المبحث الرابع: جهود التابعين في حفظ السنة وتدوينها:

تدوين السنة النبوية في القرن الأول الهجري:

جهود التابعين رحمهم الله في تدوين السنة، وفضل أمير مصر عبد العزيز بن مروان وولده عمر رحمهما الله في تدوين السنة

في عهد أمير مصر عبد العزيز بن مروان والخليفة ابنه عمر بن عبد العزيز بدا تدوين السنة رسميًا؛ وقد كلف الخليفة أمير المحدثين في زمنه ابن شهاب الزهري بالأمر.

ولشدة اهتمامه بالقضية وحرصه على أن يُولِيَها ما تستحقه من العناية والاهتمام، لم يكتف فقط باختيار الإمام الزهري والاعتماد عليه؛ إدراكاً منه لقوة تمكنه وتفوقه على سائر علماء عصره وإنما اهتدى إلى أن يعبئ جهود علماء الأمة الإسلامية كافة؛ لتتم العملية على أكمل وجه، فأرسل إلى سائر عماله على الأقاليم الإسلامية يأمرهم بجمع السنة قائلا: "انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه"(١).

وربما لم يُكْتَبْ أن يصلَنا من هذه الكتب التي كتبها عمر بن عبد العزيز إلا كتابٌ واحد هو ما أرسله إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره فيه بجمع السنن، ولا يبعد أن يكون السبب في اشتهار خطاب عمر لأهل المدينة دون غيره راجعًا إلى أهميته وذلك لكونه يتضمن الأمر بجمع حديث المدينة المنورة؛ لقوله فيه على ما في بعض الروايات: انظر ما كان عندك – أي في بلدك – من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه"(٢)، وحديث المدينة يأتي في الدرجة الأولى من حيث الأهمية لشموله أولا ثم لصحته ثانيا، والشمول راجع إلى كون المدينة المنورة دار مقام النبي ﷺ والصحابة من بعده، فكانت بذلك منبع السنة النبوية قولا تلقاه التابعون من أفواه الصحابة وعملا توارثوه عنهم، وأما الصحة فلأنَّ أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، كما قال الخطيب البغدادي(٣):

"وربما كان السبب في تخصيص أبي بكر دون غيره فإنه كان تابعيا فقيها ضليعا في علم القضاء، بل لم يكن عند أحد بالمدينة من القضاء ما كان عنده، وكانت له خبرة بالسيرة النبوية، ويصفه الإمام مالك فيقول: "ما

---

١ – فتح الباري ج١: ١٩٥.

٢ – أشار الحافظ ابن حجر إلى أن هذه الرواية فقال: "ووقع هنا عند الكشميهني [عندك] أي في بلدك" راجع: الفتح ١: ١٩٤.

٣ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج ١: ٢٨٦.

رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة ولا أتم حالا ولا رأيت مثل ما رأى"(٤)، وكانت خالته هي عمرة بنت عبدالرحمن، وقد أخبر الإمام مالك أن عمر أمره بجمع الحديث من عند خالته هاته والقاسم بن محمد بن أبي بكر(٥)، ومن المؤكد أن ذلك لم يكن من نافلة القول وإنما لعلم عمر بمكانة عمرة في حفظ الحديث وروايته، فهي المدنية التابعية الثقة التي كان يقول عنها عمر نفسه: "لم يبق أحد أعلم بحديث عائشة من عمرة" وكانت هي والقاسم وعروة أثبت الناس في حديث عائشة(٦)، وكانت عائشة كما هو معلوم من بين السبعة المكثرين عن النبي ﷺ.

وإذا أخذنا نفحص الروايات المتعلقة بجمع أبي بكر بن حزم – وهي قليلة جدا – نجد أنها تثبت قيامه بمهمة الجمع: فقد أخرج الفسوي بإسناده عن ابن وهب عن مالك أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبدالرحمن والقاسم بن محمد فقلت لمالك: السنن؟ قال: نعم، قال: فكتبها له"(٧).

وليس يثبت من خلال ما وصَلَنَا من الروايات أن أبا بكر أرسل شيئا من ذلك إلى عمر بن عبدالعزيز، بل صَرَّح الإمام مالك في إحدى الروايات عنه أن عمر توفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر بما كتبه(٨).

فضل الإمام الزهري ت١٢٤هـ رحمه الله تعالى في تدوين السنن:

ولم يكن هناك ما يمنع الزهري من القيام بعمله على أحسن وجه، وذلك بحكم ما عُرِفَ عنه من سعة العلم بالحديث، ولا سيما حديث المدنيين والحجازيين؛ فقد روى الفسوي عن جعفر بن ربيعة قال: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: "أما أعلمهم بقضايا رسول الله وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وأفقههم فقها وأعلمهم بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثا فعروة بن الزبير ولا تشأ أن تُفَجِّر من عبيد الله بن عبدالله بحراً إلا فجرته؛ قال: ثم يقول لي عراك بن مالك: وأعلمهم عندي جميعا ابن شهاب فإنه جمع علمهم جميعا إلى علمه "(٩).

وقد أمر عمر بن عبدالعزيز بكتب ما جمعه الزهري من الحديث في دفاتر ودواوين وبعث بها إلى الأمصار

---

٤ – انظر ترجمته: في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج٩: ٣٣٧، سير أعلام النبلاء للذهبي ج٥: ٣١٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ج١٢: ٤١.

٥ – تقدمة الجرح والتعديل ص ٢١.

٦ – راجع: ترجمة عمرة في تهذيب التهذيب لابن حجر ج١٢: ٤٦٦.

٧ – الفسوي: المعرفة والتاريخ ج١: ٦٤٤– ٦٤٥، وانظر تقدمة الجرح والتعديل ص ٢١.

٨ – الفسوي: المعرفة والتاريخ ج١: ٤٤٣، وانظر التمهيد ج١: ٨٠.

٩ – الفسوي: المعرفة والتاريخ ١: ٦٢٢.

الإسلامية حسبما روى ابن عبدالبر عن ابن شهاب نفسه قال: "أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا"(١٠).

وبإمكاننا الجزم بأن للزهري في هذه القضية فضلا من جهتين فضل السبق إلى التدوين وفضل التفرد بإنجازه، ولهذا قال إبراهيم بن سعد: "إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب"(١١)، ومثله قال مالك وقد تقدم، وكان الزهري يقول: "لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني"(١٢).

كما يظهر من جهة أخرى أن كثيرا من هذه المدونات بقيت في دار الخلافة بعد وفاة الزهري في خلافة هشام ويزيد من بعده، فكان ينتفع بها طلاب العلم ويروون منها(١٣).

وأما من الناحية المنهجية والنقدية: فقد توافر في هذا التدوين أمران اثنان هما الشمول والتوثيق.

فبخصوص الأمر الأول يمكن القول بأن السنة وإن كتبت قبل هذه الفترة أي في زمن الصحابة والتابعين فإنه لم يراع في كتابتها بُعد الشمول أو الاستقصاء، ويتبين هذا من خلال ما وصلنا من مدونات الصحابة في الحديث حيث نجد أن صحيفة علي بن أبي طالب مثلا لم تشتمل إلا على أحاديث متعلقة ببعض الأحكام الشرعية، هي أحكام الدِّيات ومقاديرها وأصنافها وحكم تخليص الأسير من يد العدو، وبعض أحكام القصاص وغيره..(١٤)، ومثل هذه الصحيفة باقي الصحائف الأخرى.

أما الإمام الزهري فكان يكتب – وهو ما يزال في مرحلة الطلب – كل ما تتلقفه أذناه من الحديث النبوي، سواء أتعلق الأمر بأحاديث الأحكام أم بغيرها من أبواب الدين وميادينه، ويؤكد هذا ما رواه الخطيب البغدادي وابن عبد البر في جامعيهما عن أبي الزناد قال: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهري يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس"(١٥).

ولم يكن يقتصر على المرفوع من قول النبي ﷺ، بل كان يدون ما جاء عن الصحابة أيضا ملحقا إياه بالسنن فقد روي عن صالح بن كيسان قال: "اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم فقلنا نكتب السنن فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة فقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه،

---

١٠ – الفسوي: المعرفة والتاريخ ١: ٩١-٩٢.

١١ – الفسوي: المعرفة والتاريخ ١: ٦٣٣.

١٢ – الرسالة المستطرفة ص ٤.

١٣ – الجرح والتعديل ج٩: ١٥.

١٤ – انظر فتح الباري ١: ٢٠٤-٢٠٥.

١٥ –الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢: ١٨٨ وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١: ٨٨.

قال: فكتب، ولم أكتب، فأنجح، وضيعت"(١٦).

وأما بخصوص الأمر الآخر أي: جانب التوثيق والتمحيص، فلم يفت الخليفة عمر بن عبدالعزيز أن ينتبه له ويوليه من العناية والاهتمام ما هو جدير به، فعمل بذلك على تدوين السنة نقية صحيحة النسبة إلى رسول الله ﷺ، ولاشك أن اختياره للإمام الزهري في حد ذاته كان أثرا من آثار اهتمامه بهذا الجانب، فلقد كان ابن شهاب – إلى جانب كونه إماما ثقة مبرزا في الحديث– مشهورا بشدة تحريه ونقده للروايات. ويعكس هذا بوضوح ما قاله عمرو بن دينار عنه: "ما رأيت أبصر بحديث من الزهري"(١٧)، وكان إذا حدث أتى بالحديث على وجهه مع ذكر إسناده والتركيز عليه ويقول: "لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجه"(١٨).

وذهب كثير من الباحثين إلى عدِّه أول من أسند الحديث اعتمادا على قول الإمام مالك "أول من أسند الحديث ابن شهاب "(١٩)، ولأجل هذا تُعدُّ أحاديث الإمام الزهري وأسانيده من أحسن الأسانيد، قال الإمام أحمد بن حنبل: "الزهري أحسن الناس حديثا وأحسن الناس إسنادا"(٢٠)، يقول الإمام أبو داود الطيالسي: "وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري وقتادة والأعمش وأبي إسحاق، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف وكان الزهري أعلمهم بالإسناد... "(٢١).فكان تعيين الزهري – وهو بهذه المنزلة– على رأس القائمين بتدوين السنة كافيا بأن يجعلها تخضع لمقاييس محدودة مضبوطة منع معها تسرب الموضوع إليها، ويؤكد هذه الحقيقة قول الزهري وهو يشرح البواعث على قيامه بالتدوين: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أَذِنْتُ في كتابته"(٢٢) فهو يريد بعمله ذلك حصر صحيح السنة النبوية؛ جرَّاء إحساسه بالوضع فيها.

جهود التابعيات رحمة الله عليهن في تحمل السنة وأدائها:

في القرن الأول الهجري خير القرون بإخبار النبي ﷺلم يزل هناك كثير ممن عاشوا الخيرية وكانوا من رموزها

---

١٦ – ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢: ٣٨٨–٣٨٩، القسم المتمم ص ١٦٨. الفسوي١: ٦٣٧. مصنف عبدالرزاق ١١: ٢٥٨.

١٧ – ابن سعد: الطبقات (القسم المتمم) ١٧٤.

١٨ – ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢: ١٦.

١٩ – تقدمة الجرح والتعديل ٢٠.

٢٠ – الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٥.

٢١ – الخطيب: الجامع ٢: ٢٩٣–٢٩٤.

٢٢ – الخطيب: تقييد العلم: ١٠٧–١٠٨.

رحمهم الله تعالى أجمعين ومن هؤلاء: أمهات المؤمنين والصحابيات وكبار التابعيات رضي الله عنهن ورحمهن أجمعين، وقد سبق الحديث عن جهود أمهات المؤمنين في حفظ السنة وتبليغها؛ وسوف أتحدث هنا عن دور التابعيات في هذا المنحى كذلك.

اشتهرت بعض التابعيات في الرواية في القرن الأول- ويمثلن كبار التابعيات- ولكن نظرًا لوجود الصحابة في هذا القرن وتكفلهم بالتبليغ فقد غطى على رواية التابعين ممن تقدمت وفاتهم وكان حرص التابعين على ترك المجال للصحابة جليًا لأنهم خير القرون، ثم أنهمن كان حريصًا على الحديث لا يرضيه إلا السند العالي، فبدل أن يسمع من تابعي من أهل

بلده يرتحل إلى الصحابي، وعليه فقد كانت الراويات التابعيات المشهورات قليلات بالمقارنة بعدد الصحابيات.

وممن اشتهرن في القرن الأول من كبريات التابعيات:

- خيرة أم الحسن البصري (مولاة أم سلمة رضي الله عنهن).
- زينب بنت كعب بن عجرة (زوج أبي سعيد الخدري).
- صفية بنت أبي عبيد بن مسعود (زوج عبد الله بن عمر).
- زينب بنت نبيط (زوج أنس بن مالك).
- أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق.

الراويات في القرن الثاني الهجري:

يضم هذا القرن أواسط التابعيات وصغارهن في النصف الأول منه، وبين كبريات تابعيات التابعين وأواسطهن في النصف الثاني منه، ويعد هذا القرن العصر الذهبي لرواية النساء غير الصحابيات ففيه أكبر عدد من الراويات وقد تركزت فيه معظم روايات النساء بالقرون الثلاثة الأولى.

فمن الراويات لأواسط التابعيات وجد كثير ممن حملن العلم وعرفن بالرواية

والملاحظ أن معظمهن من تلميذات عائشة وأم سلمة رضي الله عنهن أو من أحد أقاربها من الصحابة، ومن راويات هذه الفترة حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن وأم الدرداء(الصغرى). وعائشة بنت طلحة، ومعاذة بنت عبد الله العدوية، وحفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر، وهن تلميذات عائشة رضي الله عنها، وفاطمة بنت المنذر روت عن جدتها أسماء بنت أبي بكر. هؤلاء هن أعمدة الرواية النسائية الثقات من أواسط التابعيات، وأحاديثهن كثيرة في دواوين العلم. وهناك راويات أخر من تلميذات أمهات المؤمنين تقل رواياتهن عمن سبق ذكرهن وأقل شهرة كذلك.

أما صغار التابعيات فهن من روى عن صغار الصحابة ممن تأخرت وفاته. نذكر منهن:

شعثاء بنت عبد الله الأسدية، وعقيلة الخزارية، ومغيرة بنت حسان، وأم عمرو بنت عبد الله بن الزبير، وحبيبة بنت ميسرة، ورقية بنت عمرو وغيرهن.

ووجد في أواخر القرن الثاني راويات تابعيات التابعيين ولم نجد فيهن أسماء لامعة في علم الرواية لأن حركة الرواية النسائية بدأت تتراجع ومن الراويات أمة الواحد بنت يامين، وحبابة بنت عجلان وغبطة بنت عمرو المجاشعية وعمتها أم الحسن.

الفصل الرابع

التصنيف وبداياته في القرن الثاني:

المبحث الأول: أوائل المدونين للسنة رحمهم الله

اتفقت المصادر على أن أول من صنف مطلقا: هشام بن حسان (ت١٤٧هـ) وأبو محمد عبدالملك بن جريج بالبصرة(ت١٥٠هـ) ومحمد بن إسحاق بالمدينة (ت١٥١هـ) ومعمر بن راشد باليمن (ت١٥٣هـ) وسعيد بن أبي عروبة بالبصرة (ت ١٥٦هـ) وأبو عمرو الأوزاعي بالشام(ت١٥٦هـ) ومحمد بن عبدالرحمن ابن أبي ذئب بالمدينة(ت١٥٨هـ) والربيع بن صبيح بالبصرة(ت١٦٠هـ) وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وسفيان الثوري بالكوفة (ت١٦١هـ) وحماد بن سلمة (ت١٦٧هـ) والليث بن سعد(ت ١٧٥هـ) وهؤلاء اختلف في أيهم كان الأسبق.

ثم أتى بعدهم مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) وعبدالله بن المبارك بخراسان (ت١٨١هـ) ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت١٨٣هـ) وهشيم بن بشير بواسط (ت١٨٨هـ) وجرير بن عبدالحميد بالري(ت١٨٨هـ) وعبدالله بن وهب بمصر(ت١٩٧هـ) ووكيع ابن الجراح (ت١٩٧هـ) وسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) وأبو داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، والشافعي (٢٠٥هـ) وعبدالرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)(٢٣) وأغلب هؤلاء تلامذة للزهري (٢٤).

قال الترمذي رحمه الله في العلل: "وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم هشام بن حسان وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج وسعيد بن أبي عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبدالله بن المبارك ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا، فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله لما نفع الله المسلمين به فهم القدوة فيما صنفوا"(٢٥).

وقال أبو طالب المكي مفصلا بعض ذلك: "أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن جمع فيه سننا منشورة مبوبة، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس ﷺ في الفقه، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجوامع في السنن والأبواب، وكتاب التفسير في أحرف من علم القرآن، وجامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والأحاديث، فهذه مِنْ أول ما صُنِّف ووُضِع من الكتب بعد وفاة سعيد بن المسيب وخيار التابعين وبعد عشرين أو أكثر ومائة من التاريخ.."(٢٦).

ويظهر من هذا أن التصنيف في السنة على هذا النحو من الترتيب والتبويب كان على غير المسانيد وإنما على الأبواب الفقهية، وأن أصحابه اتجهوا به في هذه الفترة أي: في منتصف القرن الثاني إلى ميدانين اثنين هما

---

٢٣ – راجع: شرح علل الترمذي ص ٤٨ إلى ٥٦ – الرسالة المستطرفة ص ٧ – ٨.

٢٤ – الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٦-٧.

٢٥ – العلل ص ٧٣٨.

٢٦ – قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

التفسير والفقه، وكانت الطبقة الأولى من هؤلاء كالربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة، ربما تصنف كل باب على حِدَة، بينما اتجهت الطبقة التي بعدها إلى جمع أبواب متعددة في الكتاب الواحد، إلا أن القاسم المشترك بينهم هو تدوين أقوال الصحابة والتابعين وفتاواهم، أي: الموقوف والمقطوع إلى جانب المرفوع، وكان منهم من يضمن الكتاب اختياراته وآراءه كالإمام مالك رحمه الله.

وكانت هذه المصنفات تعنون إمَّا بـ"المصنف" أو "الموطأ" أو "الجامع" أو "السنن" وكانت السنن هي الغالبة؛ إذ قَلَّ إمام من الأئمة ليس له سنن، فابن جريج وابن أبي عروبة والأوزاعي وحماد بن سلمة وابن المبارك وابن أبي زائدة ووكيع، كل هؤلاء كانت لهم سنن.

وإذا كانت كتب السنن تعرّف كما ورد في "الرسالة المستطرفة " للكتاني بأنها الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها وليس فيها شيء من الموقوف.

أسباب خلط الحديث بأقوال الصحابة والتابعين:

لقد كانت البداية على هذا النحو، وكانت هذه الخصائص بالذات.

فالعوامل التي تحكمت في هذه المرحلة واتجاهاتها كانت مغايرة للعوامل التي سادت زمن الزهري، وظهرت على منهج التدوين وأبعاده لديه، حيث كان من أهمها: التأسيس الفقهي والأصولي وما اقتضاه ذلك من تركيز الجهود لمزيد من الجمع لما تفرق من السنة النبوية وترتيبه على أبواب الفقه والتعقيب عليه بالرأي الفقهي أحيانا.

وكان منها أيضا ما تعرضت له السنة من هجوم أريد به النيل من حجيتها والطعن في مدى قبولها بذريعة ما لابسها من الدخيل والمكذوب. وأن مصنفات القرن الثاني الهجري إنما نشأت لتردَّ على أهل الزيغ والبدع والانحرافات والأهواء كالقدرية والخوارج والرافضة وأمثالهم، وخاض علماء الحديث في هذه المرحلة معركة إثبات السنة وحجيتها وبيان موقعها في حياة المسلمين(٢٧).

ولم يكن من شرط هذه الكتب الاقتصار على المرفوع وحده حيث أوردت إلى جانبه الموقوف والمقطوع – كما تقدم – فإنها لم تقتصر كذلك على الصحيح المتصل، فاستطردت إلى المراسيل والمنقطعات والبلاغات، ولعل السبب في ذلك في الغالب خوفهم من الوقوع في الموضوع من الحديث المرفوع وتوقيهم من أن يتسرب إلى كتبهم منه شيء ولاسيما أن المرحلة مرحلة تمحيص وغربلة ونقد وتثبت من الأسانيد فكان أن استبدلوا الموقوفات والمقطوعات بالمسندات المرفوعات لعدم اقتضاء الأولى من التحري والتشدد ما تقتضيه هذه، وقد جاء النص على هذا صريحا لدى الخطيب البغدادي في ثنايا حديثه عن طرائق تصنيف الحديث في جامعه حيث قال: "وهذان النوعان – أي الموقوف والمرسل – أكثر ما في كتب المتقدمين إذ كانوا لكثير من المسندات مستنكرين"(٢٨).

وفي هذا ما يدل على أن الإسناد لم يعرف في هذه المرحلة اكتماله ونضجه واستقراره بعد.

---

٢٧ – محاضرة للدكتور فاروق حماده بعنوان: مسلم بن الحجاج وكتابه المسند الصحيح ص ٧.

٢٨ – الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج٢/٢٨٤.

المبحث الثاني: جهود أتباع التابعين في التصنيف في السنة

بدايات التأليف:

بعد أن أدى الصحابة والتابعون ما في وسعهم لحفظ السنة آتى هذا الجهد ثماره في عهد أتباع التابعين الذين ساروا على خطى من سبقهم – مثلما ذكرنا – من مدونات حديثية مختلفة على يدي أبناء النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وقد ظهرت تلك المصنفات والكتب في أوقات متقاربة، وفي مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، وكانت هذه المصنفات تشتمل على السنن وما يتعلق بها، وكان بعضها يسمى مصنفا كابن أبي شيبة وبعضها يسمى جامعًا كابن وهب، أو مجموعا وغير ذلك.

المسانيد:

ثم رأى بعضهم أن تفرد أحاديث النبي ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيدها خالية من فتاوى الصحابة والتابعين تجمع فيها أحاديث كل صحابي ولو كانت في مواضيع مختلفة تحت اسم مسند فلان ومسند فلان وهكذا.

وأول من ألف المسانيد أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي (١٣٣ –٢٠٤هـ)(٢٩). وتبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين وأتباعهم، فصنف أسد بن موسى الأموي (...–٢١٢هـ) مسندًا، وهو أول من صنف المسند بمصر، وعبيد الله بن موسى العبسي (...–٢١٣هـ) وقال ابن عدي: هو أول من صنف المسند بالكوفة، ونعيم بن حماد الخزاعي المصري (...–٢٢٨هـ) واقتفى الأئمة آثارهم، كإسحاق بن راهويه (١٦١–٢٣٨هـ) وعثمان بن أبي شيبة (١٥٦–٢٣٩هـ) وأحمد بن حنبل (١٦٤ –٢٤١هـ) (٣٠). ويعُدّ مسند الإمام أحمد بن حنبل –وهو من أتباع التابعين– أوفى تلك المسانيد وأوسعها.

ومع أن المسانيد تعد تطوراً في التأليف الحديثي ونضجاً على المستوى المنهجي والنقدي معا، فإنها لم تكن – على رغم من ذلك– تقتصر على الصحيح فقط، وإنما تورد بعضا من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الصحة، كما سبق في كلام الكتاني رحمه الله. ونلحظ في ذلك أمورًا منها:

أولاً: ما ذكره الحافظ ابن حجر وهو أن الغرض الأساس عند من يصنف على المسانيد هو جمع حديث كل صحابي على حدة، سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا، ثم ذكر الحافظ أنَّ مَنْ عرف من أصحاب المسانيد بانتقاء الأحاديث الصحيحة قليل كإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل، ومع ذلك فقد وقع في كتبهم

---

٢٩ – راجع هدي الساري ابن حجر العسقلاني ص ٦ والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٦١.

٣٠ – الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٦١ – ٦٣.

ما لا يبلغ درجة الصحة من الضعيف والمنكر(٣١).

ومنها أيضا ملحظ آخر نبه له الشيخ أبو زهو وهو الإشارة – من خلال كثرة الطرق التي يوردونها –إلى أن طرق الحديث قد تتعدَّد، فيبلغ مبلغ الصحيح أو أنه يصلح للاعتبار، ومنها ما تتبين صحته فيما بعد لأهل الحديث ونقاده، إلا أن هذه الطريقة هي – في نظره – ذات عيوب، لأن المطالع لها إذا لم يكن من أهل الفن المتضلعين فيه الواقفين على أحوال المتون والأسانيد–تعذَّر عليه الوقوف على درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه(٣٢).

وبالإضافة إلى هذا النقص، هناك جانب آخر يعد من سلبياتها وهو عدم ترتيبها على أبواب الفقه، وذلك ما يجعل الوقوف على الأحكام الشرعية منها شاقا على غير الحفاظ المتقنين لعدم التناسب في جمع الحديث بين موضوعاتها(٣٣).

تطور فنون التأليف في عصر أتباع التابعين وظهور الصحاح والسنن:

جمع هؤلاء الفضلاء – رحمهم الله تعالى – الحديث ودونوه بأسانيده. واجتنبوا الأحاديث الموضوعة وذكروا طرقا كثيرة لكل حديث، ليتمكن بها جهابذة هذا العلم وصيارفته من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلول، مما لا يتيسر لكل طالب علم فرأى بعض الأئمة أن يصنفوا في الحديث الصحيح فقط، فصنفوا كتبهم على الأبواب واقتصروا فيها على الحديث الصحيح. ظهرت الكتب الستة في هذا العصر، عصر أتباع أتباع التابعين، وكان أول من صنف ذلك الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤–٢٥٦هـ)، ثم الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٤–٢٦١هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢–٢٧٥هـ)، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (...–٢٧٩هـ) وأحمد بن شعيب النسائي (٢١٥–٣٠٣هـ). ثم ابن ماجه: عبدالله بن محمد بن يزيد بن عبدالله بن ماجه القزويني (٢٠٧–٢٧٣هـ)، وقد خدمت هذه الكتب بالشرح والتهذيب والاختصار والاستخراج عليها من قبل العلماء الذين جاؤوا بعدهم(٣٤). ثم تتابعت المؤلفات المختلفة تحت أنواع عديدة كالأمالي والأجزاء والمستخرجات والمستدركات... وغيرها.

ظهور علم الجرح والتعديل وازدهاره:

ظهر علم الرجال أو ما يسمى بالجرح والتعديل في عصر الصحابة والتابعين ولكن اشتدت الحاجة إليه في

---

٣١ – النكت ١: ٤٤٧.

٣٢ – محمد محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون ص٣٦٥–٣٦٦.

٣٣ – يلاحظ أن مسند بقي بن مخلد كان مرتبًا على المسانيد وداخل كل مسند صحابي ترتيب فقهي.

٣٤ – راجع: أصول الحديث وعلومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب من ص ٧٩ إلى ص ١٨٥ بتصرف.

عصر أتباع التابعين، حيث كان التابعون وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم يبينون أحوال الرواة وينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله، لا تأخذهم خشية أحد ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من نقاد الحديث ورجاله يحابي في حديث رسول الله ﷺ أباه ولا أخاه ولا ولده، وقد قصد الجميع خدمة الشريعة الإسلامية وحفظ مصادرها، فصدقوا القول وأخلصوا النية.

فهذا شعبة بن الحجاج (٨٢-١٦٠هـ) يُسأل عن حديث حكيم ابن جبير فيقول: "أخاف النار"(٣٥) وكان شديداً على الكذابين، ولهذا قال الإمام الشافعي: "لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق"(٣٦).

وقد كان أئمة الحديث يدققون في حكمهم على الرواة، يعرفون كل راو ما له وما عليه، قال يحيى بن سعيد القطان: سألت شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ ويتهم في الحديث فقالوا جميعا: يبين أمره"(٣٧).

وقد أكد العلماء ضرورة بيان أحوال الرواة، وأنه ليس في هذا غيبة، بل في ذلك حفظ السنة، وصيانتها عن الدخيل، وبيان الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، قال ابن المبارك: "المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟ فقال: اسكت، إذا لم نبين، كيف يعرف الحق من الباطل ؟"(٣٨)

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه، فقال له: ويحك ... هذا نصيحة وليس هذا غيبة"(٣٩)

وكانت غاية العلماء في كل هذا بيان الحق بكل أمانة وإخلاص، وكانوا يرون الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث، فكانوا أمناء في كل هذا ولولا ضرورة التثبت والبحث ما خاضوا هذا الميدان الخطير، وما قاسوا المكاره والصعاب.

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءَك عند الله؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى

---

٣٥ – الجرح والتعديل ١/١٤٠.

٣٦ – تذكرة الحفاظ ١/١٩٣.

٣٧ – ضعفاء العقيلي ١/٦.

٣٨ – الكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٥.

٣٩ – الكفاية للخطيب البغدادي ص ٤٥.

أنه كذب ؟"(٤٠).

وهكذا قام هؤلاء العلماء بهذه الجهود المباركة لما فيها من نصح للمسلمين، وحفظ لسنة رسول الله ﷺ وإقامة لقواعد الدين استجابة لقول الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم... الآية﴾ [الأحزاب:٧٠ – ٧١]

المبحث الثالث: التصنيف في السنة النبوية في القرن الثالث الهجري:

أشهر مصنفي السنة في القرن الثالث الهجري:

يعدُّ هذا القرن أهم فترة في تاريخ السنة النبوية على الإطلاق سواء من حيث تدوين المتون أو من حيث نضج القواعد النقدية واكتمالها ونضج ما يرتبط بها من الدراسات والأبحاث في علم الرجال وعلم العلل وفقه الحديث والعلوم المتعلقة بذلك وقضية الإسناد، ولذلك استحق أن يسمى عند الدارسين بالعصر الذهبي للسنة.

وقد اتجه المصنفون فيه إلى تطوير ما بدأه شيوخهم على أسس متينة، فتوالت المصنفات وعمت كل البلاد الإسلامية، وبلغت في الكثرة والتنوع مدى بعيدا، ويمكن أن نذكر من هؤلاء المصنفين: أسد بن موسى الأموي (ت٢١٢هـ)، وسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، ونعيم بن حماد الخزاعي (ت٢٢٨هـ)، ومسدد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ)، وعلي بن الجعد الجوهري (ت٢٣٠هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، وأبا خيثمة زهير بن حرب (ت٢٣٤هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وأحمد بن منيع (ت ٢٤٤هـ)، وعبد بن حميد (ت٢٤٩هـ)، وإسحاق بن منصور (ت٢٥١هـ)، ومحمد بن هشام السدوسي (ت٢٥١هـ)، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ) ومحمد بن يزيد ابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، وأبا داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، وأبا عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وأبا عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)(٤١).

---

٤٠ – تدريب الراوي ٣٦٩/٢.

٤١ – تجاوزت عن أعداد كبيرة من الأئمة المصنفين في هذا القرن تخفيفًا على الطلاب ومنهم أئمة كبار؛ ويمكن إدراك ذلك بمراجعة أسماء هؤلاء وبعضًا من مؤلفاتهم في تاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساكر وتاريخ الإسلام وتذكرة

يتبين مما سبق أن السنة النبوية عرفت على مستوى التدوين تطوراً مستمراً وسيراً يوما بعد يوم نحو الكمال، فقد كان المصنفون في البداية يخلطون الصحيح والمتصل بالمرسل والبلاغ والمنقطع، والسنن بالموقوفات ثم لا يبين معظمهم ذلك ولا يوضحه.

وخير دليل على ذلك أن موطأ الإمام مالك الذي يعد أصح الكتب في هذه الفترة، أو هو بحسب عبارة الشافعي: "أكثر الكتب صوابا"، لا يخلو من المراسيل وما شاكلها، وإن تحرى فيها الصحة والثبوت وهي لأجل ذلك حجة عنده وعند من يقلده.

فحينما اتجه المحدثون بعد ذلك إلى تأليف المسانيد كان الغرض لديهم هو العناية بوصل الأسانيد أولاً مع الاقتصار على المرفوع منها إلى رسول الله ﷺ لأنه المراد عند الاحتجاج، وقد نستطرد هنا إلى القول بأن هذا الاتجاه تطور في النهاية، مُسْفرا عن اختيار مصطلح "السنن" عنوانا جديدا للكتب التي ليس فيها شيء من الموقوف(٤٢)، وهي ما سنرجئ الكلام عليه إلى حين.

المصنفون والذب عن السنة:

هذا الوضع الذي كانت عليه المصنفات الحديثية كان يوازيه في الناحية الفكرية للمجتمع الإسلامي وضع مضطرب جدا، حسبما وضَّح الدكتور فاروق حمادة، فقال: "أطلت الأفكار من كل جانب، وأرادت كلُّ فكرة فرض نفسها بقوة متذرعة بكل الحجج، ولم تبق فكرة من الأفكار التي راجت آنئذ إلا وحاولت النيل من الحركة الحديثية (المعتزلة – الباطنية –إخوان الصفا – التشيع – التصوف – القدرية – الجهمية القائلون بخلق القرآن – المجسمة – الراوندية... وغيرهم)(٤٣).

لقد كان المبتدعة من المعتزلة وغيرهم يشوشون على أهل الحديث بالقول بعدم حجية خبر الآحاد بدعوى اختلاط السنة بالمكذوب والمختلق، وكان المحدثون خصوما لهم، يحاجونهم ويعملون على دحض مزاعمهم، كما كانوا في الوقت نفسه خصوماً لبعض أهل الفقه الذين اشترطوا للعمل بخبر الآحاد شروطا زائدة عما تطلبه علماء الحديث، وكان من نتائج شرطهم هذا أن وافقوا المبتدعة من المتكلمين في جزء من موقفهم تجاه السنة النبوية، وضيقوا دائرة المقبول منها موسعين من ساحة القياس.

صاحبا الصحيحين والذب عن السنة:

من هنا رأى المحدثون مجابهة هؤلاء أيضا كما جابهوا الآخرين وقد تمت هذه المجابهة على نحو عملي وتطبيقي

الحفاظ كلاهما للذهبي؛ وغيرها كثير

٤٢ – راجع تعريف " السنن " في الرسالة المستطرفة ص ٢٥.

٤٣ – تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها ص ١٨.

وليست بالقول فقط، حيث بين أهل الحديث لهؤلاء أن ما يصح من الحديث مع التشديد في الشروط كثير فاتجهوا إلى تجريد الصحيح وإفراده بالتأليف، إلا أن ذلك لم يكن منهم تجاوبا مع هذا المعطى وحده وإنما مع حاجة الأمة إلى كتاب خاص بالصحيح المسند من الحديث،

الإمام البخاري صاحب الصحيح:

وكان أول من فتح الباب في هذا المجال هو الإمام البخاري الذي أخبر بقوله: "كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: "لو جمعتم كتابا مختصراً لسنن النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب"(٤٤)، وقد جعل اسمه: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" وأفرده لأصح الصحيح خاصة لا مطلق الصحيح، قاصدًا فيه الاختصار فقط، وليس الاستقصاء. وفي هذا الإطار يجب أن يفهم قوله: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول"(٤٥) وقوله: "صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله"(٤٦).

وتكرر من البخاري الردُّ على كثير من آراء هذا الاتجاه الفقهي، دون تعيين لأي اسم من ممثليه؛ لأنه عني بنقض أسس الاتجاه لا انتقاد الأشخاص، فناقش آراءه الفقهية وتأصيلاته المنهجية، ومن ذلك أنه جعل ضمن كتب جامعه كتاب أخبار الآحاد، وعقد تحته ستة أبواب هي:

١ – باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام.

٢ – باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده.

٣ – باب قول الله تعالى:﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لك إلى طعام... الآية﴾ [الأحزاب:٥٣] فإذا أذن له واحد جاز.

٤ – باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحدًا بعد واحد.

٥ – باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا مَنْ وراءهم.

٦ – باب خبر المرأة الواحدة.

ويطول بنا المقام لو أردنا أن نستوعب كل مارد به البخاري رحمه الله عملياً على هذا الاتجاه، وهو يدل

---

٤٤ – تاريخ بغداد ٢: ٨، تهذيب الأسماء واللغات ١: ٧٤، سير أعلام النبلاء ١٢: ٤٠١، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢: ٧،تهذيب التهذيب ٩: ٤٩.

٤٥ – تهذيب النووي ١: ٧٤.

٤٦ – تاريخ بغداد ٢: ١٤.

بكل تأكيد على أنه كان ينطلق من رؤية واضحة ومتكاملة نتيجة إدراكه لهذا الوضع، واستيعابه لحاجات العصر الراهن ومتطلبات المستقبل، وجعل رحمه الله كتابه الجامع الصحيح الذي يمثل أرقى مرحلة في التطور النقدي والفكري للأمة الإسلامية خلاصة للمسانيد التي سادت قبله ومعظمها من تأليف شيوخه، تنكَّب فيه القصور والنقص الحاصل في كل المصنفات السابقة فتحرى الصحيح المتصل من المرفوع، وتوسع في ذلك ليكون الكتاب جامعا لفنون متنوعة وأبواب من الدين متعددة، كان بعضها يفرد في مصنفات خاصة قبل زمانه، ورتب ذلك على أبواب الفقه إمعانا منه في التجاوب مع الواقع ومتطلباته وإسعاف أهله في الحال والاستقبال بحاجاتهم من السنن في سهولة ويسر.

من مزايا صحيح الإمام البخاري:

وتعود مزايا جامع الإمام البخاري إلى ثلاثة جوانب:

أولها: نقدي وقد امتاز بخصوصه بأمرين، أحدهما: السبق إلى التصنيف في الصحيح المجرد من المرفوع إلى النبي ﷺ، والآخر دقة شرطه في التصحيح.

وثانيها: جانب القيمة الفقهية والتشريعية للكتاب، إذ كانت للإمام البخاري مقاصد فقهية استنباطية لا تقل درجة حرصه على تحقيقها كما كان له مقاصد نقدية، وهو أمر اختص به البخاري وتميز به أكثر من غيره، ولأجل ذلك ضمَّن كتابه أصول أحاديث الكتب المتقدمة وخلاصة محتوياتها وصحيح مادتها، مضافاً إليها آي القرآن المناسبة لموضوع كل ترجمة وأقوال الصحابة والتابعين وفتاواهم متى كانت الحاجة إلى ذلك قائمة إلا أنها خارجة عن دائرة شرطه في الصحيح، الأمر الذي جعل كتابه في النهاية كتاب فقه للأحكام الشرعية بأدلتها من القرآن والحديث الصحيح، على أسس منهجية خاصة في الاستنباط والترتيب.

ثالثها: جانب العرض والتبويب والترتيب الذي كان مجالا لتفنن البخاري وإبداعه، إذ استطاع أن يُسَخِّر ذلك لغرض إبلا غ القارئ آراءه في مجال النقد واختياراته في ميدان الفقه والاستنباط مستبدلا اللمحة السريعة والإشارة الخفية بالعبارات والتعليقات الطويلة والمتكررة.

وبناء على ذلك احتلَّ الجامع الصحيح للإمام البخاري مكانة عالية ودرجة رفيعة لم ينافسه فيها أي كتاب، واشتهر بعلو مرتبة أحاديثه وكثرة مزاياه وخصائصه، وكان محله عند الأمة هو "التلقي بالقبول" بصورة مجمع عليها وملزمة لكل المسلمين في جميع العصور.

ويعني التلقي بالقبول من بين ما يعني التسليم التام للإمام البخاري فيما قَرَّره من صحة أحاديث كتابه، ويقتضي ذلك عدم جواز الاشتغال بالبحث أو حتى الكلام على أسانيده ورجاله من حيث الصحة والضعف أو التجريح والتوثيق وما شابه ذلك، لأن كل ذلك عبث لا داعي له، ولا فائدة من ورائه بعد أن انتهى النقاد

من المحدثين من درسه وتقرير صحته، ولذلك كان سلوكهم تجاه ما خرج فيه من الأحاديث الاكتفاء بالعزو له، وعدّ ذلك حكما على الحديث بالصحة أو بالأحرى بأعلى درجاتها على الإطلاق.

الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح:

ثم حذا حذوه في دقة الشرط في التصحيح تلميذه ومعاصره الإمام مسلم ابن الحجاج ت٢٦١هـ وذلك في كتابه: "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ".

كما حذا حَذْوَه في تدقيق الكتب المتداولة إلى وقته وانتقاء الأحاديث الصحيحة حسب شرطه الذي كان يقارب شرط الإمام البخاري في التحري والدقة ويأتي في المرتبة بعده مباشرة، وقد ثبت عنه أنه قال: "صنفت هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث"، وهو مُتَلَقًّى بالقبول ككتاب الإمام البخاري، وهما معاً أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

ومع أن شرط الإمام البخاري كان أدقَّ وأعلى من شرط الإمام مسلم إلا أن كتاب الإمام مسلم حظي بتفضيل بعض العلماء لميزات تعود إلى جانب الترتيب والعرض وطريقة إيراد الحديث، يقول الحافظ ابن حجر: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى"(٤٧).

أهداف الإمام مسلم من إخراج صحيحه وميزاته:

يظهر أن الإمام مسلمًا أراد بكتابه تحقيق جملة من الأهداف المتجاوبة مع حاجة الأمة إلى كتاب حديثي يتحرى الصحيح ويسعف أهل الفقه بالمادة الحديثية الصالحة للاحتجاج والعمل ولأجل ذلك مَيَّزه بما يأتي:

أ- سرد الأحاديث سرد المحدث المعني بالمتون والمخصوص بمعرفة الأسانيد، فحرص على ألا يشوش على ذلك بشيء إلى درجة أنه لم يضع أسماء الكتب والأبواب والتراجم.

ب – أخلى الكتاب من اجتهاداته الشخصية بالمرة حتى يترك المجال واسعا للقارئ لاختيار ما يراه راجحا أو موافقا لمذهبه.

ج- اهتم كثيرا بصناعة الإسناد وبسائر النواحي الفنية للأحاديث في الكتاب، فكان في ترتيبه لها مرتبطا بهذا المحور، ولا تكاد تجد للجانب الفقهي أثراً إلا في التبويب العام، أما داخل الأبواب فإن ترتيب الأحاديث يتم عنده حسب معطيات الإسناد والخصائص النقدية، إذ يراعي الشهرة والعلو والخلو من العلة وأمثال

---

٤٧ – تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ١١٤.

ذلك(٤٨).

د – وفي هذا الإطار جعل لكتابه بخلاف البخاري مقدمة في منهج النقد الحديثي تعدُّ من أقدم ما كتب في الجانب النظري والتقعيدي لعلم مصطلح الحديث، فكان هذا وذاك مما أعطى لكتابه تميزاً حظي على أساسه بتفضيل عدد لا يستهان به من العلماء كما تقدم.

أصحاب السنن الأربعة والذب عن السنة:

وفي هذا القرن أيضا ألَّف الأئمة الأربعة سننهم المشهورة وهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت٢٧٥هـ وأبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذيت٢٧٩هـ وأبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت٣٠٣هـ ومحمد بن يزيد المشهور بابن ماجه ت٢٧٣هـ، الذين تعد كتبهم مظهراً من مظاهر اكتمال قواعد النقد الحديثي ونضج الرؤية المستوعبة لحاجات الأمة ورغباتها واستمرارا لسير المحدثين نحو تطوير تآليفهم على مستوى النقد ونوع المادة المدونة وعلى نحوٍ عال من الإخراج والترتيب والتبويب وحتى التراجم، وهكذا اشتركت السنن الأربعة في الأمور الآتية:

١—العمل على استيعاب مضامين الكتب السابقة وتضمين مادتها في ثنايا ما ألفوه، والسعي إلى جعل تآليفهم تغني عن كل ما سبقها.

٢– توجيه العناية لأحاديث الأحكام على نحوٍ يلبي حاجة الفقهاء والمجتهدين على شتى المستويات شمولا واستقصاء وترتيبا.

٣– الحرص على تجاوز كل النقائص التي وجدت في المصنفات السابقة من حيث المنهج أو النقد أو العرض والترتيب.

ثم كان لكل واحد منها خصائص لا يشاركه غيره فيها جعلت لبعضها من القيمة ما لا يوجد إلا لها.

الإمام أبو داود السجستاني صاحب السنن:

ويصدق هذا بشكل خاص على سنن أبي داود رحمه الله التي اعتبرت مؤلفا أساسيا في السنة النبوية لا يمكن الاستغناء عنه بحال، قال الإمام الخطابي مبينا مرتبة هذا الكتاب وأهميته وموقف الأئمة منه: "واعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين مثله، وقد رُزِقَ القبول من الناس كافة، فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه ورد ومنه شرب وعليه

---

٤٨ – انظر تفصيل منهج الإمام مسلم عند د. حمزة المليباري في كتابه عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح – دراسة تحليلية.

مُعَوَّلُ أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن وأقطار الأرض"(٤٩).

وقد بنى إقبال العلماء على الكتاب على المرتكزات الآتية:

١ – أن سَبْقُ أبي داود إلى جمع السنن كان على سبيل الاستقصاء، لا التأليف في حد ذاته(٥٠)، وشرح الخطابي هذا قائلاً: "وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه"(٥١).

فأبو داود رحمه الله وُفِّق في جمع الأحاديث الأصول في مجال الأحكام الشرعية، ومارس في كتابه بحق جهدا عظيما: هو استيعاب مادة المصادر المتقدمة وتوفير محتواها للأجيال اللاحقة، ولذلك استحق كتابه أن يسمى "أم الأحكام " من لدن الحافظ ابن حجر رحمه الله(٥٢).

٢– حرص الإمام أبي داود في الكتاب على تلافي الطول والتكرار في المصادر التي اعتمدها عند جمعه لمادة الأحكام الشرعية، مما جعله يضمن الإقبال الذي حرمته تلك المصادر، وإلى هذا المعنى يشير الخطابي بقوله: "وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآدابا فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها، على حسب ما اتفق لأبي داود"(٥٣).

٣– عنايته بالجانب النقدي وسعيه نحو تطوير قضية الإسناد والعمل على إنضاجه في الكتاب من خلال الأحاديث التي يسوقها فيه وذلك بسوقها مسندة أي متصلة مرفوعة فكان ذلك هو الضامن لقبول الكتاب. والدليل على ذلك ما قاله ابن حزم في سياق تحديده لمراتب الكتب الحديثية حيث قال: "أَوْلى الكتب الصحيحان، ثم صحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب

---

٤٩ – معالم السنن ١: ١٠–١١.

٥٠ – سبق أبا داود غيره كابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز ت١٥٠هـ وأبي مرة موسى بن طارق اليماني الزبيدي القاضي ت ٢٠٣ هـ، والإمام محمد بن إدريس الشافعي ت٢٠٤هـ وأبي عثمان سعيد بن منصور ت٢٢٧هـ وأبي عمرو سهل بن أبي سهل زنجلة ت٢٤٠هـ وأبي علي الحسن بن علي الخلال ت٢٤٢هـ وأبي جعفر الدولابي ت٢٢٧هـ والدارمي عبدالله بن عبدالرحمن ت٢٥٥هـ وأبي بكر الأثرم ت٢٧٣هـ.

٥١ – معالم السنن: ج ١: ١٣.

٥٢ – التلخيص الحبير ٢: ١٩.

٥٣ – معالم السنن ١: ١١.

كتاب أبي داود ..."(٥٤)

٤ – تَوَخِّي أبي داود لشهرة الأحاديث التي أخرجها، وهو قيد إضافي مرتبط بمدى تدقيقه وتشديده وضيق شروطه. فالتلقي بالقبول للكتب الستة يعود في جزء كبير منه إلى كونها ركزت على الحديث المشهور المتداول والمعمول به وليس الغريب أو الشاذ أو المهجور، وقد دأب العلماء على اعتبار الاعتماد على الكتب الستة عملا منهجيا صائبا يلزم به طلبة العلم بكل صرامة؛ لكيلا تزل أقدامهم باعتماد غيرها من المصادر التي لم يراع فيها هذا الملحظ.

٥ – استهدافه من الكتاب تأصيل مذاهب فقهاء الأمصار حتى صار كالدليل للفقه المتداول إلى وقته يقول العلامة ولي الله الدهلوي: "... وثالثهم أبو داود السجستاني وكان همته جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل، قال أبو داود: "ما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه "، وما كان فيها ضعيفا صرح بضعفه وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخائض في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ولذلك صرح الغزالي وغيره بأن كتابه كاف للمجتهد"(٥٥). ولم يكن هذا موقفا معزولا للغزالي وحده، بل كان موقف جمهور العلماء فقد جاء عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي (ت٣٤٠هـ) وهو أحد الرواة لسنن أبي داود قوله: "لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله عز وجل ثم هذا الكتاب (أي السنن) لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة."(٥٦)، وقال أبو يحيى الساجي (ت٣٠٧هـ): "كتاب الله عز وجل أصل الإسلام وكتاب السنن عهد الإسلام"(٥٧).

٦ – إبداع أبي داود في كيفية إخراجه وتفننه في وضعه ورصفه وإجادته في تبويبه وترتيبه وتوخي الدقة وكثير من التفصيل في تراجمه، فغدا كأنه كتاب فقه بالشكل الذي عليه كتب الفقهاء. حتى قال الإمام الخطابي: "فأما أهل خراسان، فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفا وأكثر فقها"(٥٨).

الإمام الترمذي صاحب السنن:

---

٥٤ – انظر تدريب الراوي ١: ١١٠.

٥٥ – قواعد التحديث: ٣٤٢.

٥٦ – معالم السنن: ١٢، وانظر طبقات الحنابلة ١: ١٦٢؛ سير أعلام النبلاء ١٧: ٢٦؛ وتذكرة الحفاظ ٣: ١٠١٩.

٥٧ – شروط الأئمة الستة: ١٠٣.

٥٨ – معالم السنن، ١/ ١١.

وكان لكتاب الترمذي ميزة أخرى هي سبقه إلى بيان درجة كل حديث من أحاديثه في إطار ترتيبه لها على الأبواب مع عرض المذاهب الفقهية وقد بين بنفسه أنه أعدَّ كتابه لهذا الغرض استجابة لمن سأله ذلك، قال الحافظ ابن رجب في شرحه: "... ومنهم من لم يشترط الصحة وجمع الصحيح وما قاربه وما فيه بعض لين وضعف، أكثرهم لم يثبتوا ذلك، ولم يتكلموا على التصحيح والتضعيف، وأول من علمناه بين ذلك أبو عيسى الترمذي رحمه الله، وقد بين في كلامه هذا أنه لم يسبق إلى ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سماهم(٥٩) صنفوا ما لم يسبقوا إليه فإذا زيد في التصنيف بيان العلل ونحوها كان فيه تأس بهم في تصنيف ما لم يسبق إليه، وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة، وأما الأبواب المعللة فلا نعلم أحدا سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي أيضا ذكر كلام الفقهاء وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ وسفيان في الجامع"(٦٠).

وقد بيَّن الدكتور نور الدين عتر وجوها من التميز لدى الترمذي في هذا المجال أغلبها يعود إلى جانب الشكل وطريقة العرض والإخراج، وجعل من أهمها عقْدِه بابا لكل مذهب فقهي فقال: "وتفرد الترمذي بتعديد الأبواب للمسألة في كتابه، وذلك أنه يعقد بابا للدليل الناسخ وبابا آخر للمنسوخ من الحديث، وكذلك يترجم للمذاهب الخلافية لكل طائفة ترجمة مستقلة ويذكر في الباب أدلتها من السنة وذلك كثير في كتابه"(٦١).

الإمام النسائي صاحب السنن:

وأما سنن الإمام النسائي المسماة بالمجتبى لكونها مختصرة من الكبرى فقد ظهر رسوخ صاحبها وتمكنه وضيق شروطه في قيمتها ومنزلتها عند العلماء الذين ذهب بعضهم إلى جعلها في المرتبة بعد الصحيحين مباشرة، كما هو اختيار العلامة ابن رشيد السبتي حيث قال: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا، وكان كتابه جامعا بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل. وفي الجملة فهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا"(٦٢)، ولذلك أطلق عليه اسم الصحة كل من أبي

---

٥٩ – قال الترمذي رحمه الله في العلل ص ٧٣٨.: "وجدنا غير واحد من الأئمة تكلَّفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم هشام بن حسان وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج وسعيد بن أبي عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبدالله بن المبارك ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع ابن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله لما نفع الله المسلمين به فهم القدوة فيما صنفوا".

٦٠ – شرح علل الترمذي ص ٥٦.

٦١ – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ٢٨٠.

٦٢ – انظر: النكت لابن حجر ص ٧٥.

علي النيسابوري وأبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبدالله الحاكم وابن منده وعبدالغني بن سعيد الأزدي وأبي يعلى الخليلي وأبي علي بن السكن وأبي بكر الخطيب وغيرهم(٦٣). وقال الحافظ ابن حجر مبينا مذهب النسائي في التخريج عن الرواة: "فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، فحكى أبو الفضل بن طاهر قال: سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت له: إن النسائي لم يحتج به؟ فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم"(٦٤).

وهكذا كانت ميزة سنن النسائي في ضيق شرطه في التصحيح ودقة مقاييسه في القبول لدرجة أن أبا الحسن المعافري (ت٤٨٤هـ) تلميذ ابن عبد البر عدّهُ سلك أغمض وأجل ما سلكه الأئمة الستة من مسالك(٦٥).

وميزة الكتب الخمسة: استيعابها للصحيح من أصول أحاديث الأحكام، قال الإمام النووي: "لم يَفُتْ الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي"(٦٦)، ذكر ابن القيم أن أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث(٦٧)، وعدد ما في سنن أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة، كما نص على ذلك بنفسه.

المهم هو أن هذا النوع من المصنفات هو ما جعل القرن الثالث الهجري عصر النضج والرسوخ في نظر كل الدارسين والقرن الذهبي للسنة النبوية بامتياز تقديرا لما تفرد به من خصائص لخصها الدكتور فاروق حمادة في أربع، هي:

١ – نضج القواعد التأصيلية والتزامها وكتابتها وتدوينها

٢ – جمع النصوص النبوية مفردة عن غيرها

٣ – ضبط الرجال وتراجمهم ومعرفة الأسانيد وعللها

٤ – العناية بالجانب اللغوي في الحديث(٦٨).

---

٦٣ – انظر مقدمة الحافظ السيوطي لشرحه على النسائي المسمى زهر الربى على المجتبى ج: ١: ٥.

٦٤ – المصدر نفسه ج١: ٤.

٦٥ – المصدر نفسه ج١: ٤.

٦٦ – تدريب الراوي ج١: ٩٩.

٦٧ – أعلام الموقعين ج٢: ٢٥٧.

٦٨ – تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها: د. فاروق حمادة ص١٩–٢٦ وقد قسم تلك المراحل التي مرت فيها السنة النبوية إلى ثمان مراحل.